



الجلسة ٦٤٣٠

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠
نيويورك

الرئيس:	السير مارك لاييل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد مونغويا
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البوسنة والهرسك	السيدة تشولاكوفيتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد آرو
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد بويني
	النمسا	السيد ماير - هارتغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد كوداما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): نحن نمر بفترة دقيقة من شأنها تحديد ما إذا كان من الممكن استئناف محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن المأزق الدبلوماسي المستمر منذ انتهاء الوقف الاختياري لبناء المستوطنات في ٢٦ أيلول/سبتمبر يبعث على القلق. ونعقد أن العودة إلى المحادثات أمر في غاية الأهمية. وتتواصل الجهود لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. واجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة كلينتون في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وما زالت المناقشات بين الولايات المتحدة والطرفين جارية.

كما تم إجراء مشاورات في المنطقة لدعم تلك الجهود. وأجلت لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التابعة لجامعة الدول العربية جلساتها المتفق عليها في سرت لإتاحة

مزيد من الوقت للجهود الدبلوماسية. واجتمع كبار المحاورين المصريين مع الرئيس عباس في رام الله في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ذلك مع رئيس الوزراء نتنياهو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الرئيس عباس مع الرئيس مبارك في القاهرة ومع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى لإجراء مناقشات. وقد وصلت جهود الولايات المتحدة لإعادة بدء المفاوضات إلى مرحلة حرجة. ومن الضروري أن تشترك الأطراف بجدية في الحوار وأن تحرز تقدما ملموسا سريعا حال استئناف المحادثات، بغية تسوية جميع مسائل الوضع الدائم. وظل مبعوثو المجموعة الرباعية على اتصال مستمر. ونحن نؤيد اجتماع المجموعة الرباعية الذي سيعقد قريبا للمساعدة في تحريك العملية إلى الأمام.

وما فتئت تجري أعمال بناء كبيرة في عدد من المستوطنات منذ انتهاء الوقف الاختياري الجزئي. كما تم الإعلان عن خطط لبناء ٣٠٠ ١ وحدة استيطانية في مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية، و ٣٢ وحدة سكنية في مستوطنة بسغات زئيف في القدس الشرقية، وذلك كجزء من خطة لتوسيعها بإضافة ٢٢٠ وحدة أخرى، و ٨٠٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة أرييل، في عمق الضفة الغربية. وفي الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/578)، أعرب المراقب الدائم عن فلسطين عن شواغل من تأثير هذا النشاط الاستيطاني المتجدد على آفاق المحادثات.

وأعرب الأمين العام عن قلقه حيال هذه التطورات إلى رئيس الوزراء نتنياهو عندما التقيا في نيويورك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن ندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق بتجميد بناء المستوطنات غير الشرعية وعدم تنفيذ خطط بناء وحدات استيطانية إضافية. وذكرت المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ

١٠ تشرين الثاني/نوفمبر وسيتم نشرها قريبا في الضفة الغربية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٧١ عملية في الضفة الغربية، حيث أصيب ٨٧ فلسطينيا واعتقل ٢١١ شخصا، في حين أصيب أربعة أفراد من الأمن الإسرائيلي. وكان من بين الذين احتجزهم إسرائيل فلسطينيون بحوزتهم أسلحة وأعضاء في الجناح السياسي لحماس، بمن فيهم أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني.

وشن الفلسطينيون ١٥ هجوما على المستوطنين الإسرائيليين، مما أدى إلى إصابة أربعة إسرائيليين. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت أعيرة نارية على سيارة إسرائيلية كانت تسير بالقرب من قرية الوجعة، شمال غرب مدينة بيت لحم.

ومر موسم حصاد الزيتون أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ووردت أنباء عن اعتداءات يومية تقريبا، وبأعداد أكبر مما كانت عليه في موسمي حصاد الزيتون السابقين، قام بها مستوطنون إسرائيليون، بما في ذلك حرق واقتلاع الآلاف من أشجار الزيتون العائدة للفلسطينيين، والتخريب وسرقة المعدات الزراعية والمحاصيل. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، انتهك المستوطنون الإسرائيليون حرمة مقبرة فلسطينية على مشارف قرية كفر قدوم بالضفة الغربية. وشن المستوطنون الإسرائيليون ٢٩ هجوما على الفلسطينيين أو ممتلكاتهم، وأصيب خلالها ١٤ فلسطينيا.

وما زال بناء الجدار جاريا، مع انحرافات عن الخط الأخضر في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية. وظل عدد الحواجز التي تحول دون التنقل في الضفة الغربية ثابتا في الأشهر الأخيرة، إذ بلغ حوالي ٥٠٨ حواجز.

٢١ أيلول/سبتمبر، أن الإجراءات من جانب واحد التي يتخذها أي من الطرفين لا يمكنها الحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات ولن يعترف بها المجتمع الدولي. وفي وقت سابق، أكدت المجموعة الرباعية مجددا أن المجتمع الدولي لن يعترف بضم القدس الشرقية، وأن مركز القدس مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يجب تسويتها من خلال المفاوضات بين الطرفين.

وما زالت خطة السلطة الفلسطينية لبناء الدولة تتقدم بثبات، وفقا لاستراتيجية رئيس الوزراء فياض. ومع ذلك، تتطلب الاستراتيجية الحصول على الدعم المالي الكافي والمستدام. وتحسنت حالة السيولة خلال الشهر الماضي بفضل الدعم الهام الذي تم تقديمه مؤخرا من الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة تحث الدول الأعضاء على البحث عن موارد إضافية لمواجهة حالات العجز المعلقة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد حوادث العنف المسجلة في الضفة الغربية. وواصلت قوات الأمن الفلسطينية المحافظة على القانون والنظام ومكافحة التطرف وفقا للالتزامات الفلسطينية بموجب خريطة الطريق. وكشفت قوات الأمن مخبأ كبيرا للأسلحة في رام الله في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. كما اعتقل عدد من المسلحين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بمن فيهم أحد زعماء حركة الجهاد الإسلامي. وألقت قوات الأمن الفلسطينية القبض على خلية من نشطاء حماس في رام الله في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتواصل الجهود الدولية الرامية إلى تحسين قدرة قوات الأمن الفلسطينية وقوتها. واستكملت كتيبة سادسة من قوات الأمن الوطني الفلسطينية تدريبها في الأردن في

مستهدفة نفذتها قوات الأمن الإسرائيلية. وبدون إخلال بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس بشكل مشروع ومتناسب، تؤكد معارضتنا الثابتة للقتل خارج إطار القانون. وأصيب عشرون مدنياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منهم ١٢ أصيبوا بينما كانوا يجمعون الحجارة في المنطقة المحظورة في محيط الجدار الفاصل. وتوفي ثلاثة فلسطينيين في حوادث بينما كانوا يعملون في أنفاق التهريب. وفي تصعيد مقلق، أطلقت مجموعات مسلحة فلسطينية أربع قذائف هاون فوسفورية باتجاه إسرائيل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ونتيجة لذلك، شنت إسرائيل ثلاث غارات جوية ضد أنفاق على طول معبر رفح ومنشأة تدريب للمتشددين. وما فتئت ندين النيران الصاروخية التي تعرض المدنيين للخطر بدون تمييز، ويجب أن تتوقف. ونحث جميع الأطراف على التحلي بالهدوء وضبط النفس واحترام القانون الإنساني الدولي.

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وقع انفجار كبير بالقرب من رفح أسفر عن إصابة ما يزيد على ١٢ مدنياً فلسطينياً فضلاً عن وقوع أضرار مادية فادحة. واعترفت حماس في وقت لاحق بأن الانفجار نتج عن حادث وقع داخل منشأة لتدريب عناصرها. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت عناصر فلسطينية بإطلاق قذيفة أرض - بحر على سبيل التجربة فوق حي فلسطيني مزدحم بالسكان في غزة. وأكرر الإعراب عن عميق القلق حيال كل الأنشطة المسلحة التي تعرض المدنيين للخطر أو تستهدف السكان المدنيين.

وتبقى أولوية الأمم المتحدة متمثلة في إعادة بناء اقتصاد قابل للحياة في غزة في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وسيستغرق ذلك بعض الوقت، إلا أن هناك مجموعة من الخطوات الهامة التي يمكن أن تبدأ العملية بها، وهي استئناف الصادرات، وحرية انتقال الأشخاص إلى غزة ومنها وعودة السلطة الفلسطينية إلى

ولكن كنا نقر بالشواغل الأمنية المشروعة للحكومة الإسرائيلية، فإن من الأهمية بمكان زيادة إمكانية وصول المنظمات الدولية وموظفيها إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة لتنفيذ مشاريع المساعدة التابعة لهم على نحو فعال. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق من أنه قد يكون هناك تدهور في إمكانية الوصول بين القدس الشرقية وبقيّة الضفة الغربية نتيجة للتغييرات المقترحة لإدارة المعابر.

وفي القدس الشرقية، فإن الحالة متوترة في حي سلوان، المتاخمة للمدينة القديمة. وجرت مواجهات مستمرة بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تم تسليم أوامر الإخلاء إلى ثماني أسر تعيش في سلوان. وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات عنيفة أصيب فيها طفل فلسطيني بجروح خطيرة جراء إصابته برصاصة مطاطية.

لقد استكمل المجتمع الدولي نداءه الموحد لعام ٢٠١١، بالتشاور التام مع السلطة الفلسطينية. ويتضمن النداء، الذي سيقدم في بروكسل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استراتيجيات إنسانية محددة لمعالجة الاحتياجات الحساسة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ونحث المانحين الأسخياء على دعم النداء الموحد بالكامل للحيلولة دون زيادة تدهور الأحوال المعيشية، لا سيما في المناطق الواقعة خارج سيطرة السلطة الفلسطينية. وما زال السكان في غزة والمنطقة جيم بالضفة الغربية من بين السكان الأكثر ضعفاً.

وأنتقل الآن إلى الحالة في غزة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت مجموعات مسلحة فلسطينية ٨ صواريخ، منها صاروخين من طراز غراد، و ٤١ قذيفة هاون من غزة باتجاه إسرائيل. وشنت قوات الأمن الإسرائيلية ١٠ غارات جوية و ٢٣ توغلاً داخل القطاع. وقتل أربعة من الفلسطينيين، من بينهم ثلاثة توفوا في عمليات اغتيال

أما بالنسبة للمياه وحالة المرافق الصحية في غزة، فما زالت سيئة جداً. وتم تأمين مبلغ ١٥ مليون دولار لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدايايب الصرف الصحي في خان يونس، الذي ووفق عليه في آذار/مارس. وأنشد المانحين المساعدة في تمويل المبلغ المتبقي المطلوب لتنفيذ المشروع، وهو ٤٠ مليون دولار.

وظل معبر رفح مفتوحاً للمرور الإنساني إلى مصر. وقد لاحظت وجود تعاون جيد بين كل الأجهزة المعنية في تمكين الحجاج من غزة من المغادرة إلى مكة لأداء فريضة الحج.

والتقى ممثلو فتح وحماس في دمشق يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء مزيد من المناقشات بشأن المصالحة الفلسطينية. وتشير التقارير إلى أن الاجتماع لم يتمخض عن نتائج. وما فتئنا ندعم الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة فلسطينية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية.

وصادف يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر انقضاء ١٦٠٠ يوم على وقوع العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط في الأسر. ونجدد مطالبتنا بإطلاق سراحه على الفور. وينبغي السماح بالوصول الإنساني إليه بدون شروط. ولا يبدو أن ثمة تقدماً في الجهود لإتمام مبادلتة بعدد ما من حوالي ٩٠٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية.

وظلت الحالة في الجولان السوري المحتل مستقرة، برغم استمرار النشاط الاستيطاني. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شجعت الحكومة الإسرائيلية على مزيد من الأنشطة الاستيطانية من خلال الإعلان عن مبادرة بمنح ١٤٠ قطعة أرض مساحة كل منها دونم واحد لمستوطنين إسرائيليين لبناء وحدات إضافية. وكذلك، صدر تشريع في الكنيست أمس يشترط التصويت بأغلبية الثلثين أو إجراء استفتاء وطني

المعابر. كل هذه خطوات يمكن تحقيقها وهي أساسية لتعافي غزة على الأجل الطويل. والوصول إلى الأراضي الزراعية على طول حدود غزة وإلى مناطق الصيد، المحظور في الوقت الحالي، عنصر هام للتعافي الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع إحياء صناعة البناء، بما لها من آثار مضاعفة بالنسبة لكل القطاعات.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية في ٢٠ حزيران/يونيه بشأن غزة كان خطوة إيجابية وموضع ترحيب، إلا أنه لم يطبق بالكامل بعد. والأمم المتحدة مستمرة في العمل لتوسيع تدفق مواد البناء للأشغال التي تقوم بها في قطاع غزة، ولزيادة وتيرة تنفيذ تلك الأشغال. وتلقت كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موافقة إسرائيلية خطية على تنفيذ برامج عمل قيمتها ٨٠ مليون دولار تقريباً. ومع ذلك، فإن إجراءات الموافقة والتنفيذ ما زالت بطيئة وروتينية. والطاقة الاستيعابية للمعابر تبعث على القلق. وكما أشرنا في الإحاطة الإعلامية الأخيرة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.6404)، ما فتئت الأمم المتحدة تشعر بالقلق حيال الطاقة الاستيعابية عند معبر كارني بالنسبة لدخول شحنات القمح الأساسية. وندعو إسرائيل إلى تيسير دخول مواد البناء في الوقت المناسب لتنفيذ أعمال الأمم المتحدة المتفق عليها والسماح لوكالات المنظمة بمواصلة توسيع تدفق مواد إعادة البناء في قطاع غزة.

وفي خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع العدد الأسبوعي من الشاحنات المحملة بالبضائع التي تدخل قطاع غزة إلى ١٠٢٦ شاحنة مقابل ٩٤٠ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، و ٥٦٦ شاحنة في حزيران/يونيه، قبل أن تعلن الإجراءات الإسرائيلية الجديدة. ومع ذلك، لا يزال العدد الإجمالي أقل من ٢٨٠٠ شاحنة كانت تدخل غزة أسبوعياً في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ويغتتم الفرصة هذه لتأمين سلام تاريخي ودائم. والأمين العام يبقى ملتزماً بالعمل مع الأطراف ومع شركائه الدوليين من أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وإحلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية. وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

للموافقة على إعادة أي أرض محتلة في القدس الشرقية أو الجولان السوري في إطار أي تسوية سياسية.

ولن أتناول الحالة في لبنان في هذه الإحاطة الإعلامية، حيث أن كلاً من المنسق الخاص المعني بلبنان، السيد مايكل ويليامز، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، أنول كاري، قد تناولاها في المجلس بالتفصيل في الأسبوع الماضي، لدى عرضهما التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/565) عن حالة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الفترة القادمة، علينا أن نعمل من أجل العودة إلى المحادثات المباشرة بين الأطراف وهيئة مناخ على الأرض يفضي إلى إحراز تقدم سريع وملمس في تلك المحادثات، بما في ذلك تجميد النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب أن يبدي رئيس الوزراء نيتنياهو والرئيس عباس الرؤية والقيادة، وأن يرقى كلاهما فوق العراقيل الداخلية